الدكتور عباس حسين الدباغ

تطور أسعار النفط الخام في السوق العالمية

في هذه الدراسة الموجزة سنتكلم على الاسعار المعلنة للنفط الخام وتطورها . وهو أمر يكاد أن يكون منفصلا عن أسعار المنتجات النفطية نظراً لاستقلال العوامل المحدودة لكل منها بعضها عن بعض ، يضاف إلى ذلك أن الدراسة مكرسة لاسعار النفط الخام المعلنة في موانيء التصدير (فوب) وليس للاسعار المتحققة أو المعول عليها .

من المعلوم ان انتاج وتصدير النفط تجارياً بدأ لاول مرة في الولايات المتحدة الامريكية في النصف الثاني من القرن الماضي . ومنذ مطلع القرن الحالي بدأ استخراج النفط وتسويته من مختلف بلدان العالم خارج الولايات المتحدة الامريكية . وفي النصف الثاني من القرن العشرين اصبحت منطقة الشرق الاوسط تحتل المركز الاول في العالم من حيث كمية الانتاج والاحتياطي المكتشف والتصدير . الا أن ما يجب ملاحظته هو أن الاحتكارات الامريكية هي التي تسيطر على النسبة الكبرى من استخراج النفط ونقله وتكريره وتسويته في العالم . واذا اضفنا إلى ذلك قوة الدولار الامريكي كعملة صعبة خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية ادركنا السبب في اعتماد الدولار اداة لتسعير النفط في مختلف موانيء التصاير .

قلنا أن تصدير النفط بدأ اول ما بدأ من الولايات المتحدة الامريكية ومن ثم ظهرت موانيء التصدير الاخرى في امريكا اللاتينية والشرق الاوسط ، لذلك كانت اسعار النفط تعلن في خليج المكسيك ويباع النفط بموجبها في أية سوق بعد أن تضاف تكاليف الشحن من خليج المكسيك إلى تلك السوق بغض النظر عن جهة التصدير . فنفط كركوك المصدر إلى قبرص من ميناء طرابلس في لبنان مثلا كان يباع بسعر يساوي الاسعار المعلنة في خليج المكسيك اضافة إلى تكاليف الشحن من خليج المكسيك إلى قبرص . ان تسعير النفط بموجب هذه المعادلة كان يحقق للاحتكارات النفطية أقصى الارباح . ولقد نجحت هذه الطريقة نظراً لسيطرة الاحتكارات النفطية على حقول الانتاج والنقل والتكرير . من الجدير ان نوضح أنه حتى الآن لم تتحقق في العالم سوق حقيقية لتجارة النفط الخام ولا زال أكثر من ٨٠ ٪ من النفط الخام لايدخل التجارة الدولية وليست هناك اسعار حقيقية لبيعه لان نفس الاحتكارات التي تستلمه تهيمن على نسبة عالية من جميع العمليات النفطية اللاحقة على عملية النفط الخام(١) ولو كان الانتاج والتسويق يجري في ظروف المنافسة الحرة لتحدد السعر بما يساوي تكاليف الانتاج في أسوأ الحقول ولاستطاعت البلدان المنتجة ذات الحقول الجيدة أن تحقق ريعاً مناسباً

---

١. مجلة (النفط و العالم) العدد العاشر ،كانون الاول عام ١٩٧٣ ، ص١٠ .

ان هذه الطريقة في التسعير ظلت سائدة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تقريباً ولم تعترض عليها او تناقشها الدول المنتجة في الشرق الاوسط لسببين رئيسيين ، الاول هو أن هذه الدول كانت دولاً تابعة أو مستعمرة وتخضع ثرواتها ومن بينها النفط للنهب الاستعماري والثاني هو أن نصيب هذه البلدان من نفطها المصدر كان على شكل عائد ثابت من الطن الواحد المصدر (اربعة شلنات انكليزية) بغض النظر عن تكاليف الانتاج او سعر البيع .

غير أن المستهلكين للنفط وخصوصاً حكومات انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية التي تشتري كميات كبيرة من النفط لتجهيز اساطيلها الحربية ، كان لابد أن يعترضوا على طريقة التسعير تلك خصوصاً بعد تصاعد نسبة نفط الشرق الاوسط المنخفض التكاليف والقريب من الاسواق الرئيسية إلى مجموع الصادرات العالمية . واضطرت الشركات الاحتكارية إلى إعادة النظر في تسعير نفط الشرق الاوسط بالشكل الذي يخدم مصالح حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة والمستهلكة للنفط من جهة ويحقق لها ارباحاً عالية من جهة اخرى . فلقد اعلنت اسعار نفط الشرق الاوسط بما يساوي اسعار نفط خليج المكسيك وعلى المشتري أن يدفع تكاليف الشحن من ميناء التصدير (مهما كان هذا الميناء) حتى نقطة التسليم .

فالنفط الايراني قرب ميناء عبدان يباع بسعر يساوي سعر النفط الامريكي من نفس الدرجة فوب موانى خليج المكسيك وعلى المشتري أن يدفع تكاليف شحن هذا النفط من ميناءعبادان حى نقطة التسليم وبما ان المسافة بين عبادان ونابولي في ايطاليا هي نفس المسافة بين خليج المكسيك ونابولي لذلك كانت اسعار النفط الامريكي ونفط الخليج العربي متساوية في هذا الميناء . وبمرور الايام عملت الشركات الاحتكارية على خفض اسعار نفط الشرق مقارنة باسعار نفط خليج المكسيك فانتقلت نقطة التعادل إلىلندن اولاً ومن ثم من لندن إلى نيويورك بحجة ان نفط الشرق الاوسط يلاقي منافسة في السوق العالمية من النفط الامريكي حيث اصبح السعر المعلن للنفط الكويتي فوب ميناء الاحمدي مثلا يساوي سعر نفط خليج المكسيك زائداً تكاليف الشحن من خليج المكسيك إلى ميناء نيويورك ناقصاً تكاليف الشحن من ميناء الاحمدي إلى نيويورك .

والجدول التالي يوضح تطور الاسعار المعلنة للنفط الخام بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الستينات تقريباً :

جدول رقم (١)

الاسعار المعلنة للنفط الخام بالدولار (درجة ٣٦) (*)

السنة	موانيء خليج المكسيك	فنزويلا	موانيء شرق البحر المتوسط	موانيء الخليج العربي
١٩٤٨	٢,٧٢	٢,٦٥	٢,٧٦	٢,١٠
١٩٤٩	٢,٧٢	٢,٦٥	٢,٥١	١,٨٥
١٩٥٠	٢,٧٢	٢,٦٥	٢,٤١	١,٧٥
١٩٥١	٢,٧٢	٢,٦٥	٢,٤١	١,٧٥
٥٣/٥٢	٢,٧٢	٢,٦٥	٢,٤١	١,٧٥
٥٦/٥٤	٣,٠٢	٢,٩٠	٢,٤١	١,٩٧
١٩٥٨	٣,٣٢	٣,٠٥	٢,٥١	٢,١٠
١٩٥٩	٣,٣٢	٢,٨٤	٢,٣٣	١,٩٤
١٩٦٠	٣,٣٢	٢,٨٠	٢,٢٨	١,٩١
١٩٦١ — ٦٤	٣,٣٢	٢,٨٠	٢,٢١	١,٨٤

* C. Issawl and M.Yeganeh. The Economics of middle Eastren Oil.New York 1962, P. 68 – And the petroleum – Times, London, 1951/1961

بعد الحرب العالمية الثانية تصاعدت حركة التحرر الوطني في جميع أنحاء العالم وحققت انتصارات باهرة في مناطق مختلفة ولم تسلم الاحتكارات النفطية من الضربات حيث تم تأميم النفط الايراني وطرد الاحتكار الدولي من ايران بعد سيطرة دامت قرابة نصف قرن من الزمن ، في تلك الظروف اجبرت الاحتكارات النفطية على تطبيق مايعرف بمبدأ مناصفة الارباح في فنزويلا عام ١٩٤٨ والمملكة العربية السعودية عام ١٩٥٠ ومن ثم بقية البلدان المنتجة للنفط . وبما ان الربح هو الفرق بين سعر البيع وتكاليف الانتاج

لذلك أصبح للبلدان المنتجة للنفط مصلحة مباشرة في تحديد الأسعار التي يباع بها النفط المصدر ، غيران الشركات الاحتكارية للأسباب الواردة آنفا استمرت في تحديد الأسعار المعلنة بالشكل الذي يخدم مصالحها الاحتكارية ومصالح البلدان الرأسمالية المتقدمة المستهلكة للنفط متجاهلة الحقوق المشروعة للبلدان المنتجة (من الملاحظ انه على الرغم من ارتفاع أسعار البترول خلال السنة الماضية ماتزال الرسوم والضرائب التي تستوفيها معظم الدول الصناعية على المواد البترولية أعلى من دخل الدول المصدرة والمالكة للبترول ، ففي فرنسا مثلا كان معدل سعر الطن للمنتجات البترولية عام ١٩٧٠ يساوي ٤٧٠ فرنكا فرنسيا من اصلها ٣٨ فرنكا فقط أي ٨,١٪ للدول المصدرة مقابل ٢٦٥ فرنكا أي ٥٦,٤٪ ضرائب ورسوم للحكومة الفرنسية و ٨٩ فرنكا أي ١٩٪ ارباح شركات والباقي كان يمثل اكلاف الانتاج والنقل والتكرير والتوزيع) (٢) .

في هذه المرحلة كانت المواجهة قائمة بشكل خفي بين الشركات والدول الاستعمارية المستهلكة للنفط من جهة والبلدان المنتجة للنفط من جهة ثانية ، ولقد ساعد ضرب التأميم في ايران ودخول شركات مستقلة عن الكارتل الدولي للنفط إلى ميدان الانتاج والتصدير على تمادي الشركات الاحتكارية في تخفيض الاسعار المعلنة للنفط باستمرار وبدون اي مبرر اقتصادي معقول إلى ان تبلورت مقاومة الدول المنتجة لتلك التخفيضات المتلاحقة في قيام منظمة الاقطار المصدرة للنفط في عام ١٩٦٠ حيث جمدت الاسعار منذ ذلك التاريخ حتى مطلع السبعينات . الا أن تجميد الاسعار كان يعني في واقع الحال استمرار تدهورها لسببين رئيسيين الاول هو ارتفاع اسعار المنتجات النفطية في البلدان الاوربية باستمرار ، والثاني هو ارتفاع اسعار مختلف السلع وزيادة حدة التضخم (ان اسعار النفط شاهدت انخفاضا كبيراً منذ عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٧٠ وذلك نتيجة التضخم المالي الذي تميزت به الدول الصناعية الرئيسية في العالم ..... فاذا قسنا الاسعار الحالية للنفط بالنسبة لمستويات الاسعار الحالية في الولايات المتحدة لوجدنا ان اسعار النفط انخفضت من ٢,١٨ دولاراً للبرميل عام ١٩٤٧ إلى ١,٢٥ دولاراً عام ١٩٧٠ اي ان نسبة الانخفاض بلغت ٤٣٪ اما اذا قسنا اسعار النفط بالنسبة لمستويات الاسعار في اوربا لرأينا ان الانخفاض كان اكبر بكثير ولرأينا ان نسبة الهبوط بلغت ٦٨٪) (٣) .

لقد بلغت اسعار النفط الخام مستوى منخفضاً للغاية جعل اي مصدر بديل للطاقة

---

٢. مجلة البترول والغاز العربي العدد الرابع عشر ، آذار ١٩٧٥ ، ص ١٨ .

٣. مجلة (العلوم الاجتماعية) العدد الاول ، مايو ١٩٧٥ ، الكويت ، ص ١٨٠ .

لايستطيع ان ينافس النفط . وبما ان اكبر نسبة من هذا النفط هي من حقول الشرق الاوسط لذلك شلت حركة التنقيب والاستكشاف والاستخراج في الولايات المتحدة الامريكية ذات الحقول الرديئة وتعرقلت كل الجهود والمشاريع الخاصة لتطوير مصادر بديلة للطاقة.

لهذه الاسباب خلقت الولايات المتحدة الامريكية ما يعرف بازمة الطاقة والتي سرعان ما امتدت إلى اوربا الغربية وأدت إلى ارتفاع اسعار المنتجات النفطية في الاسواق العالمية مما أتاح للولايات المتحدة الامريكية الفرصة لان تحقق احتكاراتها النفطية أرباحاً فاحشة من جهة وتنشيط الجهود المبذولة لتطوير مصادر بديلة للنفط . واذا اضفنا إلى ذلك الظروف الجديدة التي طرأت في بداية السبعينات والتي جعلت استمرار الشركات الاحتكارية ومن خلفها الدول الاستعمارية في فرض الاسعار المنخفضة امرا مستحيلا وفي مقدمة هذه الظروف تأتي هزيمة حزيران ١٩٦٧ وغلق قناة السويس الامر الذي دفع باسعار النفط والمنتجات النفطية نحو التصاعد في البلدان المستهلكة الرئيسية هذا من جهةومن الجهة الأخرى تصاعدت حركة التحرر الوطني واشتدت المطالبة الجماهيرية بتصفية الركائز الاستعمارية الامريكية في الوطن العربي والمتمثلة في شركات النفـــط الاحتكاريـة ، يضاف إلى ذلك تأكيد العراق عـــلى تمسكه بالقانون رقم ٨٠ واعلانه عن قيامه باستثمار حقول النفـــط استثماراً مباشراً . في ظل هـــذه الظروف تحركت منظمة الاقطار المصدرة للنفـــط مطالبة بتصحيح اسعار النفـــط وبدأت المفاوضات بين الاوبك والاحتكارات النفطية لاعادة النظر في الاسعار المعلنة وفي طريقة احتساب الاسعار تلك المفاوضات التي انتهت انتهت باتفاقية طهران وطرابلس في شباط ونيسان من عام ١٩٧١ . ان تلك الاتفاقية كانت أمراً جديداً وفريداً في عالم النفط . فلأول مرة تساهم الدول المنتجة في تحديد الاسعار المعلنة للنفط الخام بجانب الاحتكارات إضافة إلى ان الاتفاقية قد وجهت أول ضربة قاسية لسياسة النفط الرخيص والتي استمرت سائدة لفترة طويلة من الزمن (ولئن كان هذا التعديل قد حقق تقدماً نتج عنه زيادة في الاسعار المعلنة فان القيود التي تضمنتها هذه الاتفاقيات قد جعلت الاسعار المعلنةتتطور ببطء بحيث ان الزيادة السنوية أصبحت لا تتناسب اطلاقاً مع ارتفاع الاسعار الحقيقية لصفقات النفط الخام ومع زيادة اسعار المنتجات النفطية ولا مع اسعار البضائع الصناعية المستوردة من قبل الدول المنتجة (٤) .

لهذا السبب لم تحقق اتفاقية طهران وطرابلس الحد الادنى مما يجب تحقيقه للـــدول

---

(٤) مجلة النفط والغاز ، العدد ١٠ ، كانون الاول عام ١٩٧٣ ، بغداد ص ١٠

المنتجة التي تسعى لاسترجاع حقوقها المغتصبة ووضع حد لسيطرة وهب الشركات الاحتكارية .
ولقد تلقت الاحتكارات لطمة عنيفة بتأميم عمليات شركة نفط العراق الذي فتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات بين الشركات الاحتكارية والبلدان المنتجة فقد اعقب التأميم في العراق سلسلة من الاجراءات المماثلة في ليبيا والجزائر ولم تنفع محاولة الشركات بتطويق تلك الانجازات عن طريق تطبيق مبدأ المشاركة في رؤوس أموال الشركات .

في تلك الظروف توفرت الامكانية لأعادة النظر في العلاقات بين الشركات والبلدان المنتجة للنفط في هيكل الاسعار المعلنة جذرياً ولقد جاءت حرب تشرين وتأميم حصة امريكا وهولندا في شركة نفط البصرة وايتاف تصدير النفط الى الدول المساندة للعدوان لتدعيم هذه الامكانية الى حد كبير واعلنت منظمة الاقطار المصدرة للنفط عن رفع الاسعار المعلنة للنفط بما يتناسب وقيمة النفط كمصدر للطاقة من ناحية واسعار مختلف انواع السلع المرتفعة باستمرار بسبب التضخم من ناحية اخرى ، والجدول التالي يوضح تطور الاسعار المعلنة للنفط منذ قيام منظمة الاقطار المصدرة للنفط حتى الوقت الحاضر :

جدول رقم (٢)

تطور الاسعار المعلنة للنفط العربي

(برميل / دولار) *

المدة	السعر المعلن
من ١٩٦٠ — ١٩٧٠	١,٨٠
من ١٥/ ٢/ ١٩٧١ الى ٣١/ ٥/ ٧١	٢,١٨
من ١/١/٧٣ الى ٣١/٣/٧٣	٢,٥٩
من ١٦/ ١٠ /٧٣ الى ٣١/ ١٢/ ٧٣	٥,١٢
من ١ /١/ ١٩٧٤	١١,٥٦
من ٣٠ /٩/ ١٩٧٤	١١/٢٥
من ١ /١/ ١٩٧٥	١٠,٤٦
من — / ١٠/ ١٩٧٥	١١/٥١

(*) المصدر : مجلة نفط العرب العدد الثامن / مايس ١٩٧٤ والعدد السادس / آذار ١٩٧٥ صفحة ١٤٤ وجريدة الثورة العدد ٢٢١٥ في ١٩٧٥/١٠/٢٧

ولقد أثار تعديل الأسعار المذكورة اعلاه ردود فعل عنيفة من جانب الدول الاستعمارية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وتعرضت دول الاوبك لحملة ظالمة واتهامات باطلة وصورت المسألة كما لو ان رفع أسعار النفط هو السبب في كل مايعاني منه النظام الرأسمالي والدول النامية من مشاكل وعدم استقرار . أن سبب الحملة الاساسي في رأينا يكمن في ان تعديل الاسعار من قبل الدول المنتجة ومن دون اخذ موافقة الشركات الاحتكارية أو الدول الاستعمارية هو بداية الطريق الطويل المؤدي الى اعادة النظر في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين العالم الرأسمالي ودول العالم الثالث وتبديل بنية هذه العلاقات بشكل يضمن تصفية الاستعمار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية في الدول الفقيرة المصدرة للمواد الأولية.

ان قرار رفع أسعار النفط الخام في نهاية ١٩٧٣ قد اتخذته منظمة الاقطار المصدرة للنفط الا انه لم يتخذ الا بعد ان استنفدت كافة الامكانيات في مفاوضة الشركات ولم يكن القرار متطرفاً او سبباً فيما يعاني منه الاقتصاد الرأسمالي بأي حال من الاحوال (فلو فرضنا ان اسعار النفط قدارتفعت بنفس النسبة المئوية التي كانت ترتفع بها المواد الأخرى بدون تدخل الشركات ومنع أسعار النفط من ان تتأثر بقانون العرض والطلب وبقائها لمدة عشر سنوات بدون تغيير لكانت قد وصلت في ١٩٧٣ الى أكثر من تسعة دولاوات للابرميل ....

واذا أخذنا بعين الاعتبار ايضاً ارتفاع اسعار صادرات للبلاد الصناعية نتيجة للتضخم المالي الذي بلغ متوسطه ١٢ سنوياً لوجدنا أن ١٠,٥٠ دولار للبرميل يعتبر سعر آمتواضعاً وعادلا) (٥) .

يضاف الى ماسبق أن رفع اسعار النفط الخام لم يكن سبباً الى في التضخم المالي الذي تعاني منه اقتصاديات البلدان الرأسمالية بل نتيجة مباشرة لهذا التضخم وما ادعاء الولايات المتحد الامحاولة لالقاء تبعة ماتقاسي منه من ازمات وفوضى على عاتق البلدان المنتجة للنفط .

لقد أدت عملية تصحيح الاسعار المعلنة للنفط من قبل الدولة المصدرة الى نتيجتين رئيسيتين الاولى هي زيادة المدخولات النقدية للدول المنتجة بنسبة كبيرة والثانية هي زيادة أرباح الشركات الاحتكارية ومدخولات الدول المستهلكة للنفط والجدولين التاليين يوضحان مقدار الزيادة التي طرأت على أرباح الشركات الاحتكارية ومدخولات الدول المستهلكة للنفط

(٥) من دراسة ملحقة بمجلة نفط العرب بقلم الشيخ عبدالله الطريقي ، العدد السادس / آذار ١٩٧٥.

جدول رقم ٣
اسعار المنتجات البترولية في فرنسا
(بالفرنكات الفرنسية) (*)

	١٩٧٠		١٩٧٤	
	القيمة	٪	القيمة	٪
كلفة الانتاج	٨	١,٧	٦	٠,٦
كلفة النقل	١٠	٢,١	٣١	٣,٨
كلفة التكرير	٢٥	٥,٣	٢٥	٣,٠
كلفة التوزيع	٣٥	٧,٤	٣٥	٤,٣
دخل البلدان المصدرة	٣٨	٨,١	٢٦٣	٣٢,٢
ضرائب فرنسية	٢٦٥	٥٦,٤	٣١٥	٣٨,٤
أرباح الشركات	٨٩	١٩	١٤٥	١٧,٧
المجموع	٤٧٠	١٠٠	٨٢٠	١٠٠

(*) المصدر : مجلة البترول والغاز العربي ، العدد (١٤) آذار ١٩٧٥ ، ص ٢٠ .

جدول رقم (٤)

أرباح الشركة الامريكية الكبرى (بملايين الدولارات) *

الشركة	الفصل الاول من عام ٧٣	الفصل الاول من عام ٧٤	نسبة التغيير
اكسون	١,٠١٨,٠	١,٥٥٥,٠	+ ٥٢,٨ ٪
تكساكو	٥٣١,٦	١,٠٤٩,٨	+ ٩٧,٥ ٪
موبيل	٣٤٠,٠	٦٢٦,٠	+ ٨٤,١ ٪
سوكال	٣٣٥,٠	٥٧٨,٠	+ ٧٢,٥ ٪
غولف اويل	٣٦١,٠	٥٤٠,٠	+ ٥٠,٠ ٪
	٢,٥٨٤,٦	٤,٣٤٨,٨	٦٨,٣ ٪

(*) المصدر : مجلة البترول والغاز العربي ، العدد ٨ ، أيلول ١٩٧٤ ، ص ٥٤ .

أن حملة الدول الاستعمارية على البلدان المنتجة لم تقف عند حد المؤتمرات الصحفية والتهديد باستخدام القوة لاحتلال منابع النفط بل تحولت الى اجراءات عملية تمثلت في تشكيل منظمة الطاقة الدولية لمجابهة منظمة الاوبك وفي تخفيض استهلاك النفط والزيادة الكبيرة في أسعار السلع المصنعة والخدمات المصدرة الى البلدان المنتجة للنفط ، كل ذلك أدى الى ظهور بوادر تشير الى فقدان تصحيح الاسعار لمعناه واهميته والى عودة الامور الى ماكانت عليه قبل ١٩٧٣ ، في وقت لم تتخذ فيه الدول الرأسمالية الكبيرة أية أجراءات للحد من الارباح الفاحشة التي تحصل عليها شركاتها الاحتكارية ولا تمس حتى الزيادة التي طرأت على تلك الارباح نتيجة لرفع الاسعار .

ان كل ذلك قد ادى الى ان تتجه منظمة الاوبك نحو اعادة النظر في الاسعار المعلنة للنفط بين فترة واخرى لتلاحق أسعار المنتجات الصناعية من جهة وإلى وضع حد لاستغلال ونهب الشركات حيث تم بنجاح تأميم كل عمليات الشركات الاحتكارية في العراق كما سيطرت الكويت وليبيا والجزائر وفنزويلا على عمليات هذه الشركات وقلص هامش الربح الذي تحصل عليه هذه الشركات في بقية البلدان (والحقيقة فأن منظمة الاوبك تتخذ وسيلة أخرى لرفع الاسعار بدل تقنين الانتاج وبرمجته يسهل لجميع الاقطار تطبيقه وتجد فيه هذه الاقطار مصلحة مشتركة ، الا وهو رفع ضريبة الدخل والريع التي تتقاضاها من الشركات بالنسبة لنفط الامتياز ، فلقد رفعت منظمة الاوبك ضريبة الدخل من ٥٥ ٪ الى ٦٥,٦٧ ٪ في أيلول ١٩٧٤ ثم قامت السعودية برفعها الى ٨٥٪ في شهر تشرين الثاني ١٩٧٤ كما رفعت الاوبك معدل الريع من ١٢,٥٪ الى ١٦,٦٧٪ في أيلول ١٩٧٤ ثم رفعته السعودية الى ٢٠٪ في تشرين الثاني ١٩٧٤) (٦) .

ان هذه الاجراءات اضافة الى الاجراءات الاخرى قد أدت الى تجريد الشركات الاحتكارية الى حد كبير من امكانياتها في محاربة الشركات المستقلة او شركات النفط الوطنية عن طريق بيع النفط في الاسواق العالمية بأسعار مخفضة .

بعد هذا الاستعراض المركز لتطور أسعار النفط لابد من الاشارة الى كيفية تطور هذه الاسعار في المستقبل . فهل سترتفع الاسعار بشكل يتلائم وأسعار السلع الصناعية ؟ أم انها ستنخفض كما تريد الدول المستهلكة للنفط وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية واوربا واليابان .

---

٦. مجلة النفط والعالم ، العدد ٢٥ ، أيار ١٩٧٥ ، ص ٢٢

قبل كل شيء يجب توضيح حقيقة ان أسعار النفط الخام والمواد الاولية الاخرى المصدرة من الدول النامية الى الدول المتقدمة تعتمد بالدرجة الاولى على طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية القائمة بين هاتين المجموعتين من البلدان. ففي السنوات السابقة ونتيجة للسيطرة الاستعمارية بمختلف أشكالها ولواقع تقسيم العمل على المستوى الدولي كانت الدول النامية مضطرة لبيع منتجاتها بأسعار رخيصة لاتتناسب وقيمتها الحقيقية ولا مع أسعار السلع المصنعة. الا انه بفضل انحسار السيطرة الاستعمارية عن مجموعة كبيرة من دول العالم والتقدم الذي أحرزته بعض هذه الدول، تمكنت مجموعة الدول النامية ومنها البلدان المصدرة للنفط من تصحيح هيكل الأسعار لصالحها. وبما ان المستقبل يبشر بتصفية بقايا الاستعمار القديم والاستعمار الجديد بكل أشكاله لذلك لابد أن تتجه أسعار المواد الأولية ومنها النفط الخام نحو الارتفاع لتتلائم مع تطور أسعار السلع المصنعة والقيمة الحقيقية لهذه المواد. واذا ماحدث غير ذلك فهو امر طارىء ومؤقت وبسرعان ماتعود الأمور الى وضعها الصحيح.

ان مايردده البعض من ان اسعار النفط ستتجه نحو الانخفاض بسبب تخفيض الاستهلاك في الدول المستهلكة عن طريق الحد من الواردات وفرض الرسوم الكمركية عليها وبسبب تشجيع الاستثمارات في مجالات الطاقة البديلة وتطوير الأبحاث التي تجري ضمن هذا النطاق والتنسيق بين الدول المستهلكة في مجال تبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية للأبحاث الخاصة ببدائل النفط، نقول ان هذا الانخفاض في الأسعار غيروارد على الاطلاق للأسباب التالية :

١ — ان جميع الدلائل تشير الى زيادة استهلاك النفط في العالم ليس كمصدر للطاقة فحسب بل كمادة أولية لآلاف الصناعات المتنوعة بحيث ان أكثر التقديرات تفاؤلا تشير الى استنفاد كل احتياطي النفط المعروف في العالم خلال الثلاثين سنة القادمة.

٢ — ان الادعاء بوجود مصادر بديلة للنفط غيروارد تماماً. فاذا كان من الممكن الحصول على مصدر الطاقة الحرارية من المفاعلات النووية فانه من غير الممكن الحصول على البنزين أو وقود الطائرات أو مواد التشحيم من هذا المصدر، كما لايمكن ايجاد المصادر البديلة للنفط كمادة أولية للصناعات البتروكيمياوية المتشعبة باستمرار. ولهذا السبب لايمكن تخفيض استهلاك النفط أو الاستغناء عنه.

٣ — حتى ولو افترضنا جدلا امكانية الحصول على مصادر بديلة للنفط فان كلفة هذه البدائل هي أعلى بكثير من كلفة النفط بأسعاره الحالية.

٤ ـ لدى الدول المصدرة للنفط امكانية كبيرة لتخفيض الانتاج ورفع الأسعار لمواجهة ضغوط الدول المستهلكة خصوصاً وان نسبه كبيرة من مدخولات دول الاوبك من نفطها المصدر مكدسة في البنوك الامريكية والأوربية وتتعرض باستمرار لخسائر فادحة نتيجة لتخفيض أسعار العملات المختلفة . وعليه يصبح من الأفضل تقليص انتاج النفط الى الحدود الملائمة لحاجات هذه الدول الى العملات الأجنبية .

وأخيراً لابد من الاشارة الى ضرورة قيام الدول المنتجة بتكريس مدخولاتها من النفط لصالح تطوير اقتصادياتها المتخلفة بأسرع وقت ممكن لتتمكن من السير قدماً في مجابهة الدول المتقدمة والوقوف معها على قدم المساواة في ميدان التجارة الدولية .